مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

دور المالية الإسلامية في تمويل تغير المناخ

نوفمبر ٢٠١٦

جدول المحتويات

١. المقدمة 1

٢. مقاصد الشريعة وأهداف التنمية المستدامة والأهداف البيئية 1

٢,١ الشريعة وحماية كوكب الأرض 1

٣. أدوات التمويل الإسلامي وتمويل المناخ 2

٣.١. صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في البنك الإسلامي للتنمية 2

٣.٢. الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية الخضراء 4

٣.٣. الأوقاف الخضراء 4

٣.٤. الصكوك الخضراء 4

٤. الخاتمة 5

دور المالية الإسلامية في تمويل تغير المناخ

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

1. المقدمة

لقد بلغت المالية الإسلامية باعتبارها فكرة ذات أسس دينية مرحلة النضج. فمهنيو قطاع المالية يعتبرونها إلى حد كبير تمويلا يقوم على الأصول وخال من أي عنصر من عناصر المكاسب غير العادلة والمتأتية من المضاربات[1]. وتشمل المالية الإسلامية استخدام مجموعة من الأدوات التي تولد الدَّين، وعقود الإيجار، والأسهم، والضمانات. ويستخدم أصحاب المصارف الإسلامية هذه الأدوات أو مزيجا منها لتمويل احتياجات الوحدات الاقتصادية مثل قطاعات الاقتصاد الحكومية والمؤسسية والمنزلية. وعرفت المالية الإسلامية نموا مطردا خلال العقود الأربعة الماضية، إذ تزايد عدد البلدان والأسواق التي شرعت في تجربة هذه الفكرة القائمة على الدَّين[2].

إلا أن تسارع وتيرة النمو أثارت القلق من إمكانية الزيغ عن مهمة المالية الإسلامية[3]. فقد عرفت مؤسسات تقديم الخدمات المالية الإسلامية باستخدام عقود مُحْدِثة للدَّين نموا مفرطا باستجابتها في غالبية الأحوال لاحتياجات أرباب الأموال من الأفراد والشركات. وينظر إلى معظم هذه المؤسسات على أنها شبيهة بنظيراتها التقليدية بحيث تفضل تعظيم الربح القصير الأجل على الأهداف البعيدة المدى. ويساور الاقتصاديين المسلمين قلق خاص من أن المالية الإسلامية ينبغي أن تسهم بقدر أكبر في معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية والانشغالات المجتمعية.

إن مسألة أن مقاصد الشريعة ينبغي أن تحكم المالية الإسلامية أمر بديهي. ويحتج الاقتصاديون المسلمون بإطار مقاصد الشريعة لرسم مسار جديد للمالية الإسلامية. ولئن كان العديد من الفقهاء المسلمين، القدماء منهم والمعاصرين، قد تدارسوا إطار مقاصد الشريعة وتناولوه بالتفصيل، فإن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب أنجز بحوثا رائدة تبرز حقيقة مفادها أن العديد من أهداف التنمية المستدامة تنسجم بوضوح مع مقاصد الشريعة[4]. وعليه، يفترض أن تعمل المالية الإسلامية المحكومة بمقاصد الشريعة على بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ويزداد الوعي بضرورة مواءمة المؤسسات المالية الإسلامية لأهدافها مع أهداف التنمية المستدامة حتى تتمكن من صون مقاصد الشريعة وتعزيزها. ومن الواضح أن حماية كوكب الأرض والحفاظ على البيئة وإدارة المناخ والتكيف معه، باعتبارها أهدافا تنظيمية تتوافق مع مقاصد الشريعة ومع أهداف التنمية المستدامة. وتذهب هذه الورقة أبعد من ذلك، إذ تسعى إلى أن تثبت كيف يمكن للمالية الإسلامية أن تسهم إسهاما عظيما في سعي العالم إلى إيجاد حلول لتمويل المناخ.

2. مقاصد الشريعة وأهداف التنمية المستدامة والأهداف البيئية

الهدف من هذا القسم هو تبيان توافق أهداف التنمية المستدامة عموما وهدف إدارة المناخ بشكل خاص مع مقاصد الشريعة. وحيث إن مقاصد الشريعة ينبغي أن تحدد مسار المالية الإسلامية، فإن هذه الأخيرة ينبغي أن توجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام وأهداف إدارة المناخ بصفة خاصة.

2.1. الشريعة وحماية كوكب الأرض

إن أي خطوة ترمي إلى حماية كوكب الأرض والبيئة هي في الوقت ذاته خطوة لبلوغ مقصد من مقاصد الشريعة. ونبين فيما يلي بإيجاز بعض المعايير الإسلامية الأساسية المتعلقة بالسلوك الإنساني التي تبرز ما ذكر أعلاه.

[1] الغلو من الربا والغرر أساسان أخلاقيان للمالية الإسلامية ويعرفهما الفقهاء بأنهما يمثلان الأرباح المستخلصة من الدَّين ومن خلال المضاربات.
[2] تشير بعض التقديرات إلى أن الحجم الكلي لسوق المالية الإسلامية يتجاوز ٢ تريليون دولار أمريكي.
[3] عبد العظيم أبوزيد (٢٠٠٠)، التمويل الإسلامي المعاصر بين شكلية العقود ومقاصد الشريعة، الدراسات الاقتصادية الإسلامية، مجلد ١٧، رقم ٢، يناير ٢٠١٠.
[4] محمد عمر شابرا (٢٠٠٨)، الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية

فطبقا للشريعة، من واجب الإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض أن يلتزم بإخلاص بالقيم التي أوجدها خالقه. وينبغي للناس خلال حياتهم القصيرة في هذا العالم أن يحسنوا استخدام الموارد النادرة لكوكب الأرض التي استؤمنوا عليها، وأن يعامِل بعضهم بعضا وفقا للقوانين الإلهية. فهذا لن يضمن رفاهية الإنسان فقط، بل سيحمي البيئة وما فيها من الدواب والطير والحشرات[٥].

ويعزز التصور الإسلامي المفهوم العلمي ل "سلسلة الحياة"، والاعتماد المتبادل بين الأنواع حفاظا على توازن الحياة على الأرض.

(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ)

(سورة الأنعام الآية 38)

وينص الإسلام على أن غرس الشجر عمل عظيم من أعمال البر. فقد جاء في الحديث الشريف أن غرس الشجر هو بمثابة صدقة جارية. وورد في حديث آخر أنه إنْ قامت الساعة وفي يد المرء فسِيلة، واستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها.

ويحرم الإسلام تدمير الأرض عمدا، فكل مخلوقات الله، بما فيها الحيوان والشجر، تسبح لله كل بطريقته، وقد أوجدها الله لحكمة في تخطيطه الكامل للعالم، مصداقا لقوله تعالى:

(ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس)

(سورة الحج، الآية 18)

(... وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)

(الأنعام: 141)

وتبرز الآيات الواردة أعلاه أهمية الترشيد واجتناب الإسراف والتبذير. وينطبق نفس المبدأ عندما نعرف أن المؤمن مطالب بالاقتصاد في استعمال الماء للوضوء، وهو عمل تعبدي، حتى وإن كان على نهر جارٍ. وعليه ينبغي النظر إلى الماء وإلى الموارد الطبيعية الأخرى على أنها هبات ربانية.

وقال الله عز وجل:

(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)

(سورة الروم، الآية 41)

يدعو الله عز وجل الناس في هذه الآية الناس إلى التفكير في مساهمتهم في الأزمة. ويحتاج الأمر لعلاج فساد الأرض إلى بعض الاختيارات الصعبة وتغيير الممارسات.

وينهى الله عز وجل الناس في القرآن عن العبث بالتوازن الذي خلق عليه الكون (الذي أشير إليه في الآية التالية بالميزان)، فقال عز من قائل:

(السَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ)

(سورة الرحمن، الآيات 7–9)

وهناك آيات أخرى من القرآن الكريم ومن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تؤكد على صيانة البيئة وحمايتها والحفاظ على الموارد. فالحفاظ على توازن الحياة على الأرض واجب سام من واجبات الناس جميعا. وهو بالتالي يشكل جزءا من أهداف التشريع الإلهي.

وتسعى المالية الإسلامية إلى تشجيع تصور اقتصادي يتجاوز مكون النظام المالي، ويشكل جزءا من نظام اجتماعي كلي مبني

على القيم. وقد أتت الشريعة الإسلامية التي تحكم النظام المالي الإسلامي بتعاليم كثيرة تشدد على ضرورة الاعتناء بالبيئة وبأوجه الحياة على الأرض، مع ضمان الاستخدام اللائق للموارد الطبيعية.

3. أدوات التمويل الإسلامي وتمويل المناخ

3.1. صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في البنك الإسلامي للتنمية

تقدم المالية الإسلامية مقارنة بالمالية التقليدية مجموعة أكبر من الأدوات القائمة على الدين (مثل القرض، والقرض مع رسوم الخدمة)، والأدوات القائمة على البيع (المرابحة، والمساومة، والبيع الآجل، والسلم، والاستصناع، والاستزراع)، والأدوات القائمة على الإجار (الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك)، والأدوات القائمة على الشراكة (المضاربة والمشاركة). وثمة أيضا منتجات تقوم على الضمان (الكفالة)، والوكالة ورسم الخدمة (الأجر) والتي يتم الجمع بينها في أغلب الأحيان لصياغة منتجات مركبة. ومن بين هذه المنتجات المركبة السندات

[٥] محمد عمر شابرا (٢٠٠٨)، ص. ٣٠

الإسلامية الخضراء أو الصكوك.

ويقدم القسم التالي لمحات موجزة عن صيغ التمويل الإسلامي التي يستخدمها البنك للتمويل الإنمائي. ويستند هذا القسم بشكل كبير إلى دليل "البنك الإسلامي للتنمية: صيغ التمويل" (2014)[٦]. وينوي البنك زيادة دعمه المالي لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى أكثر من 150 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس عشرة القادمة[٧].

المنح

المنح نوعان:

منح المساعدة الفنية: وتقدم للمساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات في بلدان البنك، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأعضاء الأقل نموا.

منح المساعدة الخاصة: وتقدم للمشاريع الاجتماعية (المدارس والمستشفيات وغيرها)، وهي مخصصة بشكل حصري للمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. كما تخصص للإغاثة في مواجهة الكوارث في الدول الأعضاء.

وعلى إثر موافقة البنك واتفاقه مع المستفيد من المنحة، يوقع المستفيد عقدا مع مورِد أو مقاول أو استشاري لتوريد سلع أو خدمات على أن يصرف البنك الإسلامي للتنمية الأموال لهذا الطرف مباشرة. ويتولى المورّد أو المقاول أو الاستشاري بعد ذلك تسليم السلع أو تقديم الخدمات للمستفيد.

القرض:

القرض تمويل طويل الأجل وبشروط ميسرة يقدمه البنك لتمويل التنمية في دوله الأعضاء. ويطبق البنك رسما للخدمة لتغطية تكاليفه الإدارية. وفيما يلي أنواع القروض المختلفة:

قروض الموارد الرأسمالية العادية: وتنقسم إلى نوعين بحسب نطاق أنشطتها. ومصدر الأموال المخصصة لهذه القروض هي الموارد الرأسمالية العادية للبنك (كما حددتها المادة التاسعة من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية)

- القروض العادية قروض ميسرة طويلة الأجل تقدم لتمويل المشاريع الإنمائية ومشاريع البنى التحتية.
- قروض المساعدة الفنية، وهي قروض بشروط ميسرة تقدم لمساعدة الدول الأعضاء على الحصول على خدمات الاستشارة من أجل إجراء دراسات الجدوى وغيرها من الدراسات الخاصة بالمشاريع الكبرى.

قروض صندوق التضامن الإسلامي للتنمية: وهي قروض بشروط ميسرة توجه بالأساس للمشاريع والبرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، وبرامج التمويل الأصغر في مختلف القطاعات (التعليم والصحة وغيرهما) في الدول الأعضاء، ولاسيما الأقل نموا من بينها.

وعلى إثر موافقة البنك واتفاقه مع المستفيد من المنحة، يوقع المقترض عقدا مع مورّد لتوريد سلع أو خدمات على أن يصرف البنك الإسلامي للتنمية الأموال لهذا الطرف مباشرة. ويسدد المقترض مبلغ القرض مضافا إليه رسم الخدمة للبنك الذي يطبق رسما للخدمة من أجل تغطية تكاليفه الإدارية. وتتراوح نسبة هذا الرسم بين معدل أدنى يبلغ 0,75٪ ومعدل أقصى قدره 2٪ من مبلغ القرض سنويا. وقد صيغ منتج القرض على غرار عقد القرض الحسن، حيث إن رسم الخدمة القائم على التكلفة الفعلية مباح ولا يعتبر من الربا.

الإجارة

يقوم مالك الأصل (المؤجِّر)، بموجب عقد إجارة أساسي، ببيع حق انتفاع محدّد بالأصل مقابل عِوضٍ دوري محدّد (الإيجار). ويستخدم البنك صيغة "التأجير المنتهي بالتملُّك" على أساس الأجل المتوسط إلى الطويل. ويستخدم هذا المنتج لتوفير الأصول الثابتة ومعدات الإنتاج (وفي بعض الحالات الأصول المنقولة) من قبيل الآليات والمعدات اللازمة للمشاريع. ويكون المستأجر بمثابة وكيل ينوب عن البنك في شراء الأصل وفي صيانته.

٦ http://www.isdb.org/irj/go/km/docs/documents/IDBDevelopments/Internet/English/IDB/CM/Projects/Financing%٢٠Instruments/IDB-Modes_of_Finance_٢٠١٤Sep٢٨.pdf

٧ http://www.unep.org/NewsCentre/default.aspx?DocumentID=٢٦٨٦٣&ArticleID=٨٤٣&l=en

وعلى إثر الموافقة على ترتيب الإجارة، يعين البنك العميل وكيلا ينوب عنه في توقيع العقد مع المورِّد لشراء الأصول والإشراف عليها ومراقبتها وتسلّمها. ويتولى العميل أيضا صيانة الأصول ويتولى أمر التأمين، ويقوم بأعمال الإصلاح باسم البنك خلال مدة عقد الإجارة. ثم يدفع البنك سعر الأصول مباشرة للمورِّد. ويقوم العميل (وهو الآن المستأجر)، باعتباره وكيلا للبنك، بتسلم الأصول من المورِّد. ويدفع المستأجر إيجارا دوريا ثابتا للبنك خلال مدة الإجارة المتفق عليها. وفي نهاية مدة عقد الإجارة، ينقل البنك ملكية الأصول إلى المستأجر على سبيل الهبة. ويتم احتساب الإيجار استنادا إلى تكلفة رأسمال البنك، يضاف إليها هامش ربح ثابت أو متغير. وفي حالة هامش الربح المتغير، يكون هناك حدّ أدنى وحدّ أعلى، ويكون إيجار ستة الأشهر الأولى معلوما للأطراف.

الاستصناع

الاستصناع في صيغته الأساسية عملية بيع تُعقد فيها صفقة بخصوص الأصل قبل أن يوجد، إذ يطلب المشتري من المصنِّع أن يصنع أصلا محدّدا حسب مواصفات المشتري ويسلِّمه في تاريخ تسليم وبسعر متفق عليهما سلفا، ويُدفع السعر إما مبلغا مقطوعا أو على دفعات في أي وقت يُتّفق عليه. ويستخدم البنك صيغة الاستصناع على أساس الأجل المتوسط إلى الطويل، إذ يعيِّن البنك المشتري (العميل) وكيلا عنه يحصل على الأصل المبني/المصنَّع. وعندما يتم بناء/تصنيع الأصل ويقبل به المشتري، ينقل البنك ملكية الأصل إلى المشتري الذي يدفع بعد ذلك سعر بيع الأصل على دفعات مؤجلة. ويستخدم البنك هذا المنتج لتمويل مشاريع البنية التحتية وتجارة السلع الرأسمالية داخل الدول الأعضاء وفيما بينها. ويكفل المشتري، بصفته وكيلا عن البنك، أن يكون الأصل، إلى حين القبول بها قبولا نهائيا، مؤمَّنا عليه تأمينا شاملا مع شركة تأمين إسلامية مقبولة وأن ينص في بوالص التأمين على أن البنك هو المستفيد من التعويض.

البيع الآجل

البيع الآجل في صيغته الأساسية بيع بالدَّين لأصل يسلَّم فورا. ويجوز للمشتري بموجب عقد البيع أن يدفع ثمن الأصل في تاريخ لاحق، سواء دفعة واحدة أو على دفعات. ويستخدم البنك البيع الآجل على أساس الأجل المتوسط إلى الطويل. ويشتري البنك بموجب هذا الترتيب أصلا لعميله مقابل وعد بأن يشتريه العميل حال تسلُّمه. ويعين البنك العميل وكيلا عنه لشراء الأصول من المورِّد والإشراف عليها ومراقبتها وتسلُّمها. ويكفل العميل أن تسجل الأصول باسم البنك خلال فترة الانتقال. ويدفع البنك سعر شراء الأصول مباشرة للمورِّد. ويتسلم المشتري، بصفته وكيلا عن البنك، الأصول من المورِّد. وبعد تسلُّم الأصول، يبيعها البنك للمشتري بسعر بيع على أساس مؤجل. ويدفع المشتري سعر البيع للبنك على دفعات. ويستخدم البنك هذا المنتج لتوفير أصولٍ كالمعدات والآليات للمشاريع الإنمائية. وينص اتفاق البيع الآجل على وظيفة العميل كمورِّد (بصفته عميلا للبنك) وعلى الشروط والأحكام وعلى سعر البيع ومدة التمويل، إلخ.

المضاربة المقيَّدة

المضاربة في صيغتها الأساسية عقد لتقاسم الأرباح وتحمل الخسائر يقدِّم بموجبه الطرف الأول (رب المال) رأس المال، في حين يقدم الطرف الثاني (المضارب) الخبرة لإدارة منشأة أعمال. ويتم تقاسم أي أرباح بنسبة متفق عليها سلفا، ويتحمل صاحب رأس المال (رب المال) وحده أي خسائر يتم تكبدها، إلا في حال وقوع إهمال أو سوء تصرف من جانب المضارب. والمضاربة المقيدة نوع من المضاربة يستخدمه البنك، إذ يكون المضارب (الكيان) ملزما بقيود معينة تتعلق بالقطاعات/المجالات/المشاريع التي يمكن أن يَستثمر فيها رأسمال المضاربة. ويتم الاتفاق على هذه القيود منذ البداية في اتفاق المضاربة المقيدة، الذي ينص على الشروط والأحكام المتعلقة بالتشغيل وخطة الاستثمار ونسبة تقاسم الأرباح والمدة، إلخ. ويستخدم البنك هذا الترتيب للاستثمار في مشاريع قطاعية محددة مثل الزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة، وبرامج تشغيل الشباب، إلخ.

وعند حلول أجل استحقاق ترتيب المضاربة، سيقوم المضارب بتصفية أصول عملية المضاربة. وبعد أن يقوم المضارب بالتصفية، سيتلقى البنك رأسمال المضاربة مضافا إليه حصة البنك من الأرباح. فإن كان الربح أكبر مما اتُّفق عليه، سيحتفظ المضارب بالفائض على سبيل التحفيز. وتشمل صلاحيات المضارب ومسؤولياته ما يلي:

- إجراء دراسات الجدوى المناسبة لتحديد الجدوى المالية للمشاريع التي سيستثمر فيها؛
- السهر على أن يُستخدم التمويل حصريا في المشاريع الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- الاستثمار فقط في المشاريع التي لن تعود بأقل من الربح المتوقع حسبما يشار إليه في الاتفاق؛
- تقديم تقارير مرحلية للبنك عند الطلب.

المشاركة (المشاركة في رأس المال)

المشاركة في صيغتها الأصلية ترتيب يتفق بموجبه طرفان أو أكثر على المساهمة في رأسمال الشراكة بمبالغ مالية متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المشاركة في مشروع قائم. ويستخدم البنك نوعا من هذه الصيغة يجري بموجبه استثمارات استراتيجية طويلة الأجل بقصد تعظيم أهدافه الإنمائية. وغالبا ما تكون هذه الاستثمارات في حقوق الملكية في مشاريع صناعية أو زراعية صناعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أو في بنوك إسلامية ومؤسسات مالية في دوله الأعضاء. ولا يحصل البنك على الأغلبية أو حصة مهيمنة في رأسمال الشركات. ولا تتجاوز استثماراته ثلث رأسمال الشركة ولا تتيح للبنك السيطرة أو القدرة على ممارسة أي نوع من أنواع التأثير على السياسات المالية أو التشغيلية لهذه الشركات. وتباع الاستثمارات في الوقت الذي يستنسبه البنك.

3.2. الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية الخضراء

يشير الاستثمار المسؤول اجتماعيا إلى ممارسة تقوم على إدماج معايير بيئية واجتماعية ومعايير متعلقة بالحوكمة في قرارات الاستثمار. وتشمل سمات الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا عائدات الاستثمار الأطول أجلا واهتمام المستثمر بالعوامل السياقية على نطاق أوسع، بما في ذلك استقرار وسلامة النظم الاقتصادية والبيئية والمجتمعات. ويعرِّف منتدى الاستثمار الاجتماعي الاستثمار المسؤول اجتماعيا بأنه عملية استثمار تراعي النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات، سواء منها الإيجابية أو السلبية، في سياق تحليل مالي صارم. ويمكن أن يشير الاستثمار المسؤول اجتماعيا إلى المَحافظ الناتجة عن إقصاء متعمد لاستثمارات بعينها. فعلى سبيل المثال، يشير "الاستثمار الأخضر" في غالب الأحيان إلى إقصاء الشركات ذات العمليات المضرة بالبيئة (مثل التعدين السطحي) أو المنتجات (مثل المواد الكيميائية الخطرة) التي تؤدي إلى تلوث البيئة، كما يشير إلى إشراك شركات ذات استراتيجيات أعمال تساعد على الحفاظ على البيئة (مثل الطاقة البديلة). ويمكن أن تنبني الخيارات الاستثمارية على معتقدات أخلاقية، مثل إقصاء الشركات التي تنتج الأسلحة والتبغ والكحول. ويُرمى من نهج الاستثمار المسؤول اجتماعيا إلى "فرز" (إيجابي) للشركات ذات سجلات بيئية وإدارية متينة (أي أنها تبحث عن الأعمال التجارية المستدامة)، بدلا من فرز (سلبي) للاستثمارات المتصلة بالحكول والتبغ والأسلحة.

أما الصندوق الإسلامي الأخضر فهو صندوق تعاضدي أو آلية استثمارية أخرى سيقتصر استثمارها على الشركات/الأصول ذات الوعي الاجتماعي، التي تنهض بالمسؤولية البيئية وفي الوقت ذاته توافق أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن أن يستهدف مثل هذا الصندوق المستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية. وترتبط الشركات التي تتصدى للشواغل البيئية وغيرها من الشواغل الأخلاقية بقيمة سوقية أعلى وعائدات أكبر.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الفرص الاستثمارية الخضراء ذات السمات المناسبة من حيث المخاطر والعائدات تظل محدودة عددا وحجما. فقد شدّدت المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى والمؤسسات الاستثمارية بالفعل على أنه يكاد يتعذر عليها في الوقت الراهن أن تتلافى تخصيص بعض رأسمالها للاستثمارات البُنِّية بسبب نقص الفرص الاستثمارية الخضراء.

3.3. الأوقاف الخضراء

الأوقاف الخضراء أساسا هي صناديق يمكن أن تهب عائد استثماراتها، لكنها في حاجة إلى أن تحتفظ برأسمالها كما هو. ولذلك، فهي مصدر لتمويل المنح من جهة، ومن جهة أخرى

الإطار 1: فريق العمل المعني بالصكوك الخضراء

سعيا إلى تيسير مفهوم السندات الخضراء، أنشأت مبادرة السندات المناخية التابعة لمجلس الأعمال التجارية في مجال الطاقة النظيفة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجمعية الخليجية للسندات والصكوك، فريق عمل معني بالصكوك الخضراء في سنة 2012. وكُلِّف فريق العمل بما يلي:

- تحديد مشاريع الطاقة الخضراء التي تندرج ضمن فئة المشاريع الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية للمستثمرين المحتملين؛
- تصميم هيكلة للصكوك الخضراء تتيح لمُصْدري المنتجات أن يعرضوها وللمستثمرين أن يحصلوا عليها واثقين من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الأخلاقية؛
- تشجيع مفهوم الصكوك الخضراء وغيرها من منتجات المالية الإسلامية الخضراء في أوساط الحكومات والمستثمرين ومنشئي المنتجات وسائر الأطراف المهتمة بالأمر؛
- التواصل مع الحكومات والبنوك الإنمائية بشأن دعم تنمية المشاريع المناسبة ونمو سوق الصكوك الخضراء؛
- التأثير في السوق من خلال تشجيع الممارسات الفضلى وعقد منتديات للصناعة المالية وتطوير النماذج.

تستثمر رأسمالها لتحقيق عائدات لأنشطتها الخيرية، وهي بالتالي مصدر لتمويل الاستثمار. ويمكن أن تضمن الأوقاف الخضراء استثمار أصولها استثمارا مستداما.

إن تغير المناخ يحدث بالفعل. ويمكن ملاحظته في الكثير من مناطق العالم، وهو ما يؤثر في اقتصادات البلدان. وتطرح عواقب الأحداث المناخية الشديدة، مثل موجات الجفاف والفيضانات في الدول النامية، تهديدا متناميا للمجتمعات الريفية وشبه الحضرية وأنشطتها الزراعية. ومما لا شك فيه أن الأوقاف الخضراء يمكنها أن تؤدي دورا في التصدي للأزمات الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ.

ويمكن أن تنخرط الأوقاف مباشرة في توفير السلع والخدمات المتصلة بالحد من جوانب تغير المناخ والتكيف معها. ويمكن أن تنشأ الأوقاف الخضراء باعتبارها كيانات مخصصة للحفاظ على التربة والمياه والنباتات والتخلص من النفايات، إلخ.

ويمكن أن تخصَّص الأوقاف للبحث والتطوير اللذين يستحثّان الحركة على امتداد منحنى التعلّم وانخفاضا في أسعار التكنولوجيات النظيفة. ومع تزايد نشر التكنولوجيات النظيفة وما ينجم عنه من تأثيرات على منحنى التعلم وحجمه، يمكن أن يغدو الكثير من التكنولوجيات النظيفة قادرا على منافسة مصادر الكهرباء التقليدية من حيث التكلفة. ويوسع هذا الأمر الأسواق المحتملة بالنسبة لتكنولوجيات الطاقة النظيفة.

ويمكن أن تخصّص الأوقاف لشحذ وعي المستهلكين وضمان دعمهم القوي للتدابير الرامية إلى الحد من تغير المناخ. ويمكن أن يحدث التغير في سلوك المستهلك التغيرات المرغوب فيها بدون الحاجة إلى تدخل تنظيمي. وبذلك ستتغير أحوال السوق بالنسبة للشركات، وستنشأ فرص جديدة للأعمال التجارية الخضراء، ولكن سيطرح تحدٍ بالنسبة للشركات التي لم تعدَّ للتحول الأخضر عُدّته.

3.4. الصكوك الخضراء

"الصك" (جمعُه صكوك) أداة لتوثيق التزامات مالية. ويمثل الصك ملكية نافعة متناسبة في مجموعة من الأصول أو "حق انتفاع". والصكوك سندات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مدعومة بمجموعة محددة من الأصول. وترتبط عائدات الصكوك إجمالا بالعائدات والتدفقات المالية التي تدرُّها الأصول المشتراة أو المنشأة من خلال أرباح الصكوك. وقد كان معظم الصكوك حتى الآن قائما على الأصول (أي مشاريع البنية التحتية)، حيث يمثل ائتمان منشئ الصكوك العامل الحاسم في تصنيف الصكوك وتحليل المستثمرين، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. و"الصكوك الخضراء" هي النسخة الموافقة لأحكام الشريعة من السندات الخضراء، وتمثل استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الطاقة المتجددة وغيرها من الأصول البيئية. وتتناول الصكوك الخضراء بشكل خاص شواغل الشريعة بخصوص حماية البيئة.

تشمل المشاريع الخضراء التي تموِّلها الصكوك الطاقة النظيفة، والنقل الجماعي، والمحافظة على المياه، والحِراجة، والتكنولوجيات المنخفضة الكربون. وتشمل هذه المبادرات التمويلية الخضراء أيضا الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا التي يُرمى منها إلى تحسين حياة الأفراد والمجتمعات. كما يُرمى منها إلى تشجيع المستثمرين على نقل رؤوس أموالهم إلى الشركات التي ترسي معايير الإدارة السامية كالتنوع والمساءلة والشفافية. وتشمل الأصول المؤهلة للصكوك الخضراء، مثلما تعرِّفها شهادة معايير السندات المناخية: المنتزهات الشمسية، ومصانع الغاز الحيوي، وطاقة الرياح، والأهداف الطموحة في مجال كفاءة الطاقة، والطاقات المتجددة والبنية التحتية ذات الصلة، والعربات الكهربائية والبنية التحتية المتصلة بها، وسكة النقل الخفيفة.

4. الخاتمة

ترتبط المالية الإسلامية ارتباطا كبيرا بمفهوم الاقتصاد الأخضر وتستجيب على نحو جيد للمتطلبات الأخلاقية للمشاريع الخضراء. وهكذا، توافق حماية البيئة واستدامتها تماما أجندة المالية الإسلامية التي تسعى إلى تعزيز رفاه المجتمع عموما. ومن الواضح أن حماية كوكب الأرض والبيئة توافق مقاصد الشريعة وكذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تتيح المالية الإسلامية أدوات واعدة يمكن أن تضع حلولا لتمويل تغير المناخ.

ويمكن أن تؤدي مؤسسة الوقف دورا رئيسيا في تمويل المناخ. ويمكنها بالتأكيد أن تؤدي دورا في التصدي للأزمات الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ. ويمكن أن تنخرط الأوقاف، شأنها شأن المؤسسات، انخراطا مباشرا في توفير السلع والخدمات ذات الصلة بالحد من تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن أن تنشأ مثل هذه الأوقاف الخضراء باعتبارها كيانات مخصّصة للمحافظة على التربة والماء والنباتات والتخلص من النفايات، إلخ. ويمكن أن تخصص الأوقاف أيضا للبحث والتطوير الذي يستحث الحركة على امتداد منحنى التعلم ويؤدي إلى انخفاض أسعار التكنولوجيات النظيفة. ويمكن أن يستعان بالأوقاف لشحذ وعي المستهلكين وضمان دعمهم القوي للتدابير الرامية إلى الحد من تغير المناخ.

وبالمثل، يمكن أن تتيح صناديق الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية الخضراء والصكوك الإسلامية الخضراء موارد مالية جديدة لدعم تمويل تغير المناخ.

وإن البنك الإسلامي للتنمية، باعتباره رائدا في هذا المجال، أحرز نجاحا في استخدام طائفة من المنتجات الإسلامية لتمويل التنمية عموما وتمويل المناخ خاصة. ويمكن أن يستفيد اللاعبون الجدد في مجال تمويل المناخ من التجربة الثرية للبنك في هذا المجال.

نبذة عن

البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه:

البنك الإسلاميّ للتنمية مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدّة. (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

رؤيته:

يتطلّع البنك الإسلاميّ للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته:

تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه:

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلاميّ)منظمة المؤتمر الإسلاميّ سابقاً(، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأسماله:

وافق مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية– في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)– على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجِب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب فيه) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 1436هـ، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 92 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية:

تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلاميّ للتنمية والمعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة.

مقرّه ومكاتبه الإقليمية والقُطريّة:

يتّخذ البنك مدينة جدّة (بالمملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أربعة مكاتب إقليمية في الرباط (عاصمة المملكة المغربية) وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا) وألمآتي (إحدى مدن قازاقستان) وداكار (عاصمة السنغال)، ومكاتب قُطريّة في تركيا (أنقرة وإسطنبول) وإندونيسيا ونيجيريا.

سنته المالية:

كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها ستتحول، ابتداء من 01 يناير 2016 م، إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ يوم 11 الجدي (الموافق 01 يناير) وتنتهي يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل سنة).

وحدته الحسابية:

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدوليّ.

اللغة:

العربية هي اللغة الرسمية في البنك. أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية
٨١١١ شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية – الوحدة رقم ١
جدة ٢٢٣٣٢ – ٢٤٤٤ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٣٦١٤٠٠ ١٢ (٩٦٦+) | فاكس: ٦٣٦٦٨٧١ ١٢ (٩٦٦+) | البريد الإلكتروني: www.idbarchives@isdb.org | الموقع: www.isdb.org